



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مجلس الأمة

الجريدة الرسمية للمدافلات

الفترة التشريعية الثانية - السنة السادسة - الدورة الخريفية 2009 م - العدد: 01

الجلسة العلنية العامة

المنعقدة يوم الأربعاء 12 رمضان 1430
الموافق 02 سبتمبر 2009

طبعت بمجلس الأمة يوم الثلاثاء 18 رمضان 1430

الموافق 08 سبتمبر 2009

فهرس

محضر الجلسة العلنية الأولى ص 03

■ إفتتاح الدورة الخريفية العادية لسنة 2009.

محضر الجلسة العلنية الأولى
المنعقدة يوم الأربعاء 12 رمضان 1430
الموافق 02 سبتمبر 2009

السادة وزراء الدولة،
السيدات والسادة أعضاء الحكومة،
السيدة والسادة أعضاء مكتب المجلس الشعبي
الوطني،
السيدة رئيسة مجلس الدولة،
أسرة الإعلام،
السيدات والسادة الضيوف،
زميلاتي، زملائي؛
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته،
ورمضان كريم أعاده الله على الجميع بالخير واليمن
والبركات.

أيتها السيدات، أيها السادة،
ونحن نفتتح دورة الخريف العادية، يطيب لي أن
أرحب بكم جميعاً، سيداتي سادتي، وأشكركم على
حضوركم معنا المناسبة، مناسبة افتتاح دورة
الخريف العادية.

أيتها السيدات، أيها السادة،
خلافاً لسابقتها يتوقع للدورة الخريفية لهذا العام
أن تعرف نشاطاً تشريعياً هاماً، ولئن كان مجلس
الأمة سيشهد أثناء هذه الدورة تجديداً نصفياً
لتركيبته البشرية، فإن ذلك لن يؤثر كثيراً في سير
أشغال الدورة ولا على نشاطات الهيئة خلال الفترة
وهو لن ينقص من حجم عملها.

أيتها السيدات، أيها السادة،
فيما يخص الجانب التشريعي للدورة تبقى
قوانين المالية التكميلية منها والعادية هي القوانين
المحورية في عمل الدورة.
وبالطبع ستتولى دورة الخريف العادية دراسة
وتحديد الموقف من مشاريع نصوص قانونية
عديدة وهامة.

وإذا كان يصعب علينا التعليق على مشروع
قانون المالية العادي لسنة 2010 الآن، فإن التطرق
إلى مضمون مشروع قانون المالية التكميلي يملية

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس
مجلس الأمة.

المدعوون:

- السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني؛
- السيد الوزير الأول؛
- السادة وزراء الدولة؛
- السيدات والسادة أعضاء الحكومة؛
- السيدة والسادة أعضاء مكتب المجلس
الشعبي الوطني؛
- السيدة رئيسة مجلس الدولة.

إفتتحت الجلسة في الدقيقة الثانية عشرة بعد منتصف النهار

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة
والسلام على أشرف المرسلين؛ الجلسة مفتوحة.

مراسيم الافتتاح:

- تلاوة سورة الفاتحة؛
- عزف النشيد الوطني.

السيد الرئيس: طبقاً لأحكام المادة 118 من
الدستور والمادة 05 من القانون العضوي الذي
يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس
الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما
وبين الحكومة، أعلن رسمياً عن افتتاح دورة الخريف
العادية لسنة 2009 في مجلس الأمة، وبالمناسبة
أستسمحكم عذراً لإلقاء بعض الكلمات.
بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على
أشرف المرسلين.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،
السيد الوزير الأول،

وإذا كان الأول يرمي إلى المحافظة على وتيرة الإنجاز السكني دون المساس بالتوازن البيئي، فإن الثاني أملاه الواقع المأساوي المعيش عبر طرقنا الوطنية، وهو الواقع الذي يتسبب (للأسف) في قتل أعداد كبيرة من أبناء شعبنا سنوياً!

أمام هذا الوضع الأليم الذي نعيش فصوله يومياً أسئلة كثيرة تطرح: هل الطرقات هي التي ضاقت بعدد مستعمليها فكانت السبب في تكاثر ضحايا الطرقات؟ أم أن العيب يكمن في ضعف النصوص الناظمة لحركة السير؟ أم أن التساهل في منح شهادات السياقة هو الذي كان السبب؟ أم أن الخلل يرجع إلى قلة تشبع بعض المواطنين بأخلاقيات احترام قواعد المرور؟

أسئلة عديدة تطرح في هذا المجال، لكن الواقع يقول إن المسؤولية هي في الواقع مسؤولية متقاسمة ما بين أكثر من جهة، ولهذا كان لزاماً على الهيئة التنفيذية أن تتحرك وبالسرية التي اقتضاها الموقف ولهذا أيضاً أتى مشروع النص المعروض على الهيئة لتحديد الموقف منه.

أيتها السيدات، أيها السادة،

لقد جاء مشروع النص ليس لمعالجة المسألة المعالجة النهائية وإنما للمساهمة في تقليص آثارها، ويبقى الحل الأمثل يكمن في تظافر جهود كافة الأطراف المعنية بالموضوع وفي مدى تعاونها.

إن نصاً بهذه الأهمية لهو نص يستوجب كامل دعمنا وعنايتنا، لكنه يتطلب إسناده أو دعمه بإجراءات أخرى مكتملة ليست الحكومة وحدها المعنية بتوفيرها.

فيما يخص مشروع القانون الخاص بتنظيم استغلال رمال الأودية، فهو يأتي كإجراء مؤقت لتلبية حاجة ملحة استوجبها التزامات الدولة لتوفير مادة أساسية ضرورية لإتمام تنفيذ مشاريع تنموية هامة كانت الحكومة قد وعدت بها في إطار برامجها التنموية الطموحة خاصة تلك المتعلقة بالسكن والمنشآت الكبرى.

أيتها السيدات، أيها السادة،

يهدف مشروع القانون المتضمن المصادقة على الأمر المتعلق باللجنة الاستشارية لترقية وحماية

أكثر من مبرر لعل أبرزه يكمن في كون مضمونه أصبح معروفاً، وأن هذا المضمون أتى بتدابير اقتصادية ومالية واجتماعية هامة للدرجة التي كاد أن يصبح فيها قانون مالية ثانٍ وجديد.

أهمية مشروع القانون هذا تكمن خاصة في كونه تَصَمَّنَ جملة من الأحكام والإجراءات التي من شأنها أن تساهم في دعم الاقتصاد، وتوفير الحماية للمنتوج الوطني، وتؤمن فرصاً لاستحداث مناصب شغل جديدة، إلى جانب دعمه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشجيعه للاستثمارات الأجنبية الداعمة للاقتصاد الوطني.

وهكذا وكما يلاحظ الجميع فإن قانون المالية التكميلي تضمن أحكاماً عديدة يستفيد منها أكثر من قطاع، إنها إجراءات وتدابير - وإن هي وجدت من يعارضها- في مضمونها جريئة وستعود بلا شك بالفائدة على شرائح واسعة من المجتمع.

غير أن ما أثار استغرابنا خلال هذه الصائفة هو ارتفاع بعض الأصوات المشككة في مدى سداد الترتيبات المتخذة وفي مدى جدواها الاقتصادية. بالطبع لكل واحد الحق في التعبير عن رأيه وموقفه لكن الحقيقة تبقى هي الحقيقة والواقع هو الواقع.

المعارضون لمشروع النص سجلوا موقفهم من خلال التصريحات التي نقلتها عنهم وسائل الإعلام الوطنية أو من خلال العرائض التي قدموها للجهات المختصة في البلاد والحكومة من جهتها ومن خلال كبار مسؤوليها المعنيين، شرحت إيجابيات وفوائد الإجراءات التي اقترحتها، وبالطبع تبقى الكلمة في الموضوع الآن للمثلي الشعب في البرلمان لكي يحددوا موقفهم بما من شأنه أن يدعم الاقتصاد الوطني ويحمي مصلحة الأغلبية من أبناء شعبنا.

أيتها السيدات، أيها السادة،

الدورة التي نحن بصدد بدء أشغالها سوف يتضمن جدول أعمالها مشاريع قوانين عديدة، كمشروع القانون الخاص بالمياه الذي ينظم كيفية استغلال رمال الأودية أو ذلك المتعلق بتنظيم حركة المرور.

قانونا البلدية والولاية اللذين انتظرهما الجميع منذ مدة يمكن أن يسجلا أثناء الدورة. إنها كلها مشاريع قوانين هي الآن تحت الدراسة، وقد يُسجل كلها أو بعضها أثناء الدورة ولإعطاء المرونة لعملنا ضمن الهيئة فقد اتفقنا مع الحكومة على إبقاء جدول أعمال الدورة مفتوحاً لإدراج مشاريع نصوص أخرى أثناء الدورة.

وهكذا، وكما تلاحظون، فإن الدورة لن تكون عادية، ومشاريع نصوصها القانونية لن تكون متواضعة من حيث عددها.

أيتها السيدات، أيها السادة،

إن نشاط أعضاء مجلس الأمة لن يقتصر في هذه الدورة على أدائهم التشريعي بل ينصرف أيضاً إلى ممارسة دورهم الرقابي وأيضاً نشاطهم المتعلق بالتحرك الميداني الرامي إلى معاينة التطبيق العملي لبرنامج الحكومة الذي صادقوا عليه.

وهم في إطار دورهم الرقابي سيواصلون طرح الأسئلة الكتابية والشفوية وفي الوقت ذاته سوف ينظمون جلسات استماع اللجان المختصة ضمن المجلس.

أيتها السيدات، أيها السادة،

إن الحرص الذي يوليه أعضاء مجلس الأمة وأيضاً الحكومة على حد سواء لهذه الآلية الرقابية، ليحمل دلالة مؤسسية دقيقة لا يمكن تجاهلها أو الانتقاص من أهميتها، لأنها تدرج في الواقع ضمن العناية التي يوليها كل من البرلمان والحكومة للتعاون من أجل الدفاع عن الصالح العام.

وإذا كنا اليوم عاودنا الحديث عن موضوع الأسئلة الشفوية التي يطرحها السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة على الحكومة، فإننا نفعل ذلك لأن جلسات الأسئلة الشفوية ستكون واحدة من الفضاءات الرقابية الأساسية التي ستميز نشاطات الدورة خاصة وأن عدد هذه الأسئلة الشفوية والكتابية المودعة لدى مكتب المجلس قد عرف تزايداً واضحاً في الأشهر الأخيرة.

وإننا من خلال عودتنا للحديث عن الأسئلة الشفوية نريد أن نؤكد أيضاً على المرامي والأبعاد

حقوق الإنسان في المقام الأول إلى جعل النص المنشئ للجنة المذكورة متطابقاً يرتقي إلى مستوى القانون ويتمشى مع توصيات الأمم المتحدة الخاصة بالموضوع. غير أن جانب الجدة في مشروع النص يبرز خاصة في الصلاحيات والاستقلالية الكبيرة التي أصبحت تتمتع بها هذه اللجنة بموجب هذا النص في إطار المعايينات والتحقيقات التي تقوم بها في مجال إعداد تقاريرها المتعلقة بالتحريات الخاصة بالتجاوزات الواقعة أو المحتملة وأيضاً في مجال تسجيل الخروقات التي قد تقع وتمس حقوق الإنسان.

وهكذا يأتي مشروع هذا النص ليكون إضافة إيجابية جديدة في منظومتنا القانونية، وهو يأتي اليوم ليعزز خاصة الباب المتعلق بالدفاع عن الحقوق الأساسية للمواطن ويرسخ في ذات الوقت سياسة الحكم الراشد التي تعمل البلاد من أجل توسيع نطاقها.

أيتها السيدات، أيها السادة،

ليس في مقدورنا التعليق تفصيلاً على كافة المشاريع القانونية المقترحة من الحكومة ومرد ذلك يكمن في كون الحكومة لازالت بصدد تحضير بعض هذه المشاريع أو هي في مرحلة الانتهاء من تحضيرها إلا أن الأكيد هو أن الدورة ستكون ثرية سواء تعلق الأمر بعدد مشاريع نصوصها أو بمحتويات هذه النصوص، خاصة وأن خطة الإصلاح القانوني المستمدة من برنامج السيد رئيس الجمهورية لا تزال متواصلة.

في هذه الدورة فإن القطاعات التي قد تكون معنية، يمكن أن تضم قطاع العدالة، حيث سيكون مشروع النص الخاص بتنظيم مهنة المحاماة موضوع معالجة في حين أن قطاع المالية الذي سيتولى بالإضافة إلى قانوني المالية المذكورين قد يسجل للدورة مشروعاً خاصاً بالخبير المحاسب ومحافظ الحسابات، بالإضافة إلى مشروع آخر ينظم كيفية تداول الديون المهنية. ومن المحتمل أن تقدم الحكومة هذه المرة على تسجيل مشروع ضبط الميزانية الذي كثيراً ما طالب به البرلمان قصد دراسته.

والمجتمع على حد سواء، وهي تقع على الرغم من كل الإجراءات والاحتياطات التي تتخذها السلطات العمومية لحماية المواطن من أثارها السلبية.

أمام هذا الوضع، يبقى الحرص على مضاعفة الجهد لاتخاذ كافة الإجراءات التي من شأنها تجنب المواطن تبعات هذه السلوكات التي كثيراً ما تؤثر على القدرة الشرائية للمواطن، ولكن الأمر الذي يجب أن يقال بالمناسبة أيضاً هو أن إجراءات السلطات العمومية وحدها لا تكفي لمحاربة هذه المظاهر وهذه السلوكات ويبقى المطلوب في مثل هذه الحالات يكمن في تظافر جهود الجميع، سلطات محلية ومجتمعاً مدنياً في محاربة هذه المظاهر في هذا الشهر الفضيل.

أيته السيدات، أيها السادة،

إن التحدي الحقيقي الذي يواجهه البلاد مع الدخول الاجتماعي يكمن هذه الأيام خاصة في دعوة الجميع إلى مضاعفة الجهد من أجل تحريك الآلة الاقتصادية وتحسين مردودية العمل ضمن هيئاتنا الوطنية العامة منها والخاصة وفي نفس الوقت بذل مزيد من العناية لتحسين الأوضاع المعيشية لذوي الدخل المحدود من المواطنين والعمل في ذات الوقت على التقليل من ظاهرة البطالة.

وفي هذا الباب تبقى ثقتنا كبيرة في أن تتوصل الثلاثية المزمع تنظيمها في هذا الخريف، نقول تتوصل إلى إيجاد الصيغ الكفيلة بتحسين وضعية العاملين وتحقيق أجواء السلم الاجتماعي المنشود والذي يعمل الجميع لأجله منذ مدة.

أيته السيدات، أيها السادة،

يتزامن انعقاد دورة الخريف العادية لهذا العام مع موعد التجديد النصفى لأعضاء مجلس الأمة. وإذا كان هذا الاستحقاق مكرسة قواعده بنصوص قانونية، وهو يتكرر وقوعه كل ثلاث سنوات، فهو يعدّ دائماً مناسبة لتنافس الأحزاب والبرامج والأفكار.

أملنا كبير في أن يسلك المتنافسون في الدفاع عن مرشحهم - هذه المرة - الأساليب التي تتماشى

التي تكتسيها والنجاعة التي توفرها هذه الآلية الرقابية الهامة في الأداء البرلماني.

مبرر هذه العناية يأتي كذلك من باب تعميم وتبسيط الأبعاد المؤسساتية لهذه الأداة الرقابية التي تندرج ضمن ثقافة دستورية وسياسية تسعى البلاد إلى ترسيخ الخيار الديمقراطي فيها.

وعودتنا للحديث عن موضوع الرقابة يكمن أخيراً في كون الرقابة البرلمانية بالإضافة إلى الاعتبارات الدستورية والقانونية الخاصة بها فهناك مبررات موضوعية فرضها واقع البلاد التنموي إذ بالإضافة إلى أن الأولوية التي توليها الدولة اليوم لتسجيل المشاريع التنموية، فهي أصبحت بالإضافة إلى ذلك تركز في عملها على متابعة كيفية تنفيذ وتسيير هذه المشاريع خاصة.

أيته السيدات، أيها السادة،

ونحن نتحدث عن موضوع جدية تنفيذ المشاريع، فإننا نبارك منهج العمل الذي أصبح السيد رئيس الجمهورية يعتمده في إطار صلاحياته لمساءلة مسؤولي القطاعات الوزارية المختلفة عن مدى التقدم المسجل في تنفيذ مشاريع القطاعات التابعة لهم وإفادتهم بالتوجيهات المناسبة في الموضوع؛ إنها سنة حميدة تستوجب منا التنويه والدعم.

أيته السيدات، أيها السادة،

تتزامن دورتنا الخريفية هذه مع الدخول الاجتماعي الذي يتزامن هو الآخر مع استئناف الهيئات والمؤسسات لنشاطاتها.

وإننا، زميلاتي زملائي، نود بالمناسبة أن نستغل السانحة التي يمنحنا إياها الموعد لكي نذكر ببعض القضايا وبعض التطورات التي يتزامن وقوعها أثناء الفترة خاصة وأن دورتنا تأتي هذه المرة متزامنة مع إطلالة شهر رمضان المعظم، شهر الصيام والقيام، وأيضاً شهر العمل والاستقامة والسلوك الحسن إلا أن شهر رمضان المعروف بفضائله ومعانيه ودلالاته الروحية السامية، أصبح للأسف مناسبة - في منظور البعض - لتعميم انتشار بعض السلوكات وبعض المظاهر المنافية للأعراف والقوانين، مظاهر وسلوكات يتضرر منها المواطن

مع التقاليد ومع القوانين ومع الأخلاق حتى تعطى الفرصة للمنتخبين المحليين ليختاروا من بينهم من هو أصح وأنسب للانتساب لهذه الهيئة المحترمة. المناسبة تعطينا الفرصة أيضا لكي ننوه بجهود جميع الزملاء الذين انتموا وعملوا بإخلاص ضمن ولصالح الهيئة ولفائدة البلاد؛ لقد كان لهم جميعاً شرف الانتماء والعمل في الهيئة والمشاركة في صنع قوانين في غاية الأهمية، قوانين ساهمت في تطوير وتحسين أداء الدولة وعززت نظامها الجمهوري، ويكفيهم شرفاً هذه المرة أن التاريخ سيسجل لصالحهم كونهم شاركوا في تزويد البلاد بدستور جديد أعطى المرأة حقها وثبت حماية الرموز الوطنية وأعطاهم مكانتها وفسح المجال واسعاً أمام الشعب لتجديد الثقة فيمن هو الأجدر بقيادته.

إننا بهذه المناسبة نقول لزملائنا الشكر كل الشكر لكل من عمل ضمن الهيئة، لكل من يعمل ولكل من يأتي ليوصل المسيرة.

أيتها السيدات، أيها السادة،

في الختام نود أن نجدد الشكر للسيد رئيس المجلس الشعبي الوطني والسيد الوزير الأول وكافة أعضاء الحكومة وأعضاء مكتب المجلس الشعبي الوطني، والسيدة رئيسة مجلس الدولة، ولكل السيدات والسادة الضيوف الذين شرفوا الهيئة بحضورهم معنا، متمنياً للجميع التوفيق والسداد وصياماً مباركاً ميموناً.

«وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون» صدق الله العظيم.

شكراً لكم على كرم إصغائكم والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، الجلسة مرفوعة.

**رفعت الجلسة في الدقيقة الأربعين
بعد منتصف النهار**

<p>ثمن النسخة الواحدة 12 دج</p>	<p>الإدارة والتحرير مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف الجزائر 16000 الهاتف: 73.59.00 (021) الفاكس: 74.60.34 (021) رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16</p>
-------------------------------------	---

طبعت بمجلس الأمة يوم الثلاثاء 18 رمضان 1430

الموافق 08 سبتمبر 2009

رقم الإيداع القانوني: 99 - 457 — ISSN 1112 - 2587